حزب بوتين يتصدّر الانتخابات التشريعية الروسية بـ38 بالمئة

الحزب الحاكم في روسيا يعلن فوزه بثلثي مقاعد «الدوما»

أعلن حزب «روسيا الموحدة» الحاكم، أنه فاز بثلثي مقاعد مجلس الدوما في الانتخابات التشريعية التي أشارت المعارضة إلى تعرضها لتزوير.

وأفاد أمين المجلس العام للحزب الحاكم أندريه تورتشاك، الصحافيين، بأن الحزب سيحصل على ما مجموعه 315 مقعداً في المجلس المكون من 450 عضواً. ويحتفظ الحزب الحاكم بذلك بالأغلبية اللازمة لتعديل الدستور دون الحاجة إلى دعم من التشكيلات الأخرى.

ويشغل حزب «روسيا الموحدة» نحو ثلاثة أرباع مقاعد مجلس الدوما الذي يضم 450 عضواً. وساعدت تلك الهيمنة الكرملين العام الماضي على إجازة تعديلات دستورية تسمح لبوتين بالترشح لفترتين أخريين كرئيس بعد عام 2024، ومن المحتمل أن يبقى في السلطة حتى عام 2036.

وتم منع حلفاء المعارض المسجون أليكسي نافالني، من الترشح بعد حظر حركته في يونيو بصفتها حركة متطرفة. وتقول شخصيات معارضة أخرى إنها كانت هدفاً لحملات من الحيل، أو لم يُسمح لها بالمنافسة.

وينفي الكرملين قيامه بحملة قمع ذات دوافع سياسية، ويقول إن الأفراد يحاكمون لخرقهم القانون. وينفي كل من الكرملين وروسيا الموحدة أي دور في عملية تسجيل المرشحين.

وتعد هذه آخر انتخابات عامة قبل إجراء الانتخابات الرئاسية عام 2024، ولم يقل بوتين، الذي سيبلغ من العمر 69 عاماً الشهر المقبل، ما إذا كان سيرشح نفسه.

وتصدر حزب «روسيا الموحدة» الحاكم الانتخابات التشريعية الروسية، وفق نتائج أولية نشرت بعيد إغلاق مراكز الاقتراع في تصويت استبعد منه أبرز معارضي الكرملين، وفقاً لوكالة الصحافة الفرنسية.

ونال حزب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين 38.75 في المائة من الأصوات، وفق نتائج فرز 9 في المائة من المراكز على ما أعلنت اللجنة الانتخابية، يليه الحزب الشيوعي بنيله 25.06 في المائة من الأصوات.

ويهدف الاقتراع إلى انتخاب 450 نائباً في مجلس الدوما إحدى غرفتي البرلمان الروسي الذي يسيطر عليه حالياً حزب «روسيا الموحدة» وتُجرى أيضاً انتخابات محلية وإقليمية.

وتخطت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية 40 في المائة بحسب اللجنة الانتخابية وتحدثت رئيسة اللجنة إيلا بامفيلوفا عن «ثماني حالات حشو صناديق اقتراع» في أنحاء البلاد.

لكن بحسب منظمة «غولوس» غير الحكومية المتخصصة في مراقبة الانتخابات، أُحصيت أكثر من 3850 مخالفة محتملة منذ بدء الاقتراع حتى ، من بينها حشو صناديق وضغوط للاقتراع.

جانب من عملية الفرز

البرلمان اللبناني يمنح حكومة ميقاتي الثقة بنحو 100 صوت

يعقد البرلمان اللبناني، بالمئة، جلسة لمناقشة البيان الوزاري والتصويت على منح الحكومة ثقة باتت مؤكدة بعدد أصوات قد يصل إلى 100 بعد إعلان «التيار الوطني الحر» توجهه لدعمها، وتأكيد حزب «القوات اللبنانية»، إضافة إلى عدد من النواب المستقلين، حجب الثقة.

وحسب دعوة رئيس البرلمان نبيه بري، ستعقد جلستان، إحداهما صباحية تخصص لمداخلات ستكون مختصرة بحيث يتحدث نائب أو نائبان عن كل كتلة، والأخرى مسائية فيها مداخلة رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، ورده على الملاحظات في الجلسة المسائية المخصصة للتصويت على برنامج الحكومة، ليكون بمثابة الضوء الأخضر للانطلاق بعملها.

وبناءً على المواقف السياسية، ستنال الحكومة الثقة مما يقارب 100 نائب من الكتل المشاركة بشكل أساسي في مجلس الوزراء، وهي «تيار المستقبل»، و«اللقاء الديمقراطي»، و«التنمية والتحرير» (حركة «أمل» برئاسة بري)، و«حزب الله»، وكتلة «الوسط المستقل» التي يرأسها ميقاتي، و«تيار المردة» الذي يرأسه النائب سليمان فرنجية، إضافة إلى «التيار الوطني الحر» المشارك في الحكومة مع حصة رئاسة الجمهورية، الذي كان قد ربط منحه الثقة ببرنامجها، ليعود ويعلن أول من بالمئة، أنه سيتجه لمنحها إياها. وفي معرض تبرير تراجعه، قال «الوطني الحر» إن «البيان الوزاري تضمن مطالب التيار، لا سيما كل ما يتصل بالإصلاحات المالية والنقدية، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي، ومكافحة الفساد، وتوفير شبكة الأمان الاجتماعي، والتدقيق الجنائي، وإعادة الأموال المحولة إلى الخارج و(الكابيتال كونترول)، والفوائد المشجعة للاقتصاد المنتج، والبطاقة التمويلية، والانتخابات ومشاركة المغتربين، والتحقيق في انفجار المرفأ، وإعادة إعماره، وتنفيذ ورقة سياسة النزوح، وإقرار قانون اللامركزية الإدارية».

وقال النائب في «التيار» سيمون أبي رميا، في لقاء شعبي، بالمئة، «رغم الملاحظات الكثيرة على الحكومة، إلا أنه بعد المماطلة 13 شهراً، ومن ورائها الرهان على نهاية عهد الرئيس ميشال عون من دون سلطة تنفيذية، وبانهيار كامل لمؤسسات الدولة، وبالتالي الذهاب إلى الارتطام الكبير، تكون مقولة الرئيس القوي والممثل لبيئته بحكم الشراكة الدستورية، قد انتهت وتم القضاء عليها». واعتبر أن «صلابة الرئيس عون أفشلت كل المحاولات لضرب صلاحيات رئيس الجمهورية، وتحويله إلى باش كاتب، وعليه فإن الحكومة تألفت كما أراد الرئيس عون بشراكة تامة مع رئيس الحكومة»، مشيراً إلى أنه «وبناء على البيان الوزاري الذي يعتزم مكافحة الفساد والمضي بالتدقيق الجنائي، فإن التيار الوطني الحر سيمنح الثقة للحكومة بشرط الالتزام بالإنتاجية وبالبنود المنصوص عليها في البيان الوزاري كافة». وفيما بات «حزب الكتائب» خارج البرلمان بعد استقالة نوابه إثر انفجار مرفأ بيروت، كان حزب «القوات اللبنانية» قد أعلن أن كتلته النيابية لن تمنح الحكومة الثقة. وفي هذا الإطار، قال النائب في «القوات» إدي أبي اللمع، بالمئة: «لا ثقة للحكومة، إنما تأييد أي قرار يخدم لبنان».

واعتبر أن «الحكومة بعيدة كل البعد عن المبادرة الفرنسية (الداعية إلى) حكومة تكنوقراط مستقلين كلياً عن الأحزاب والمحسوبيات السياسية، لذلك سينظر العالم إلى حكومة ميقاتي فقط كحكومة الحد من الانهيار والتحضير للانتخابات البلدية والنيابية المقبلة، وليس حكومة الخروج من جهنم». وأضاف أن «التكتل لن يعطي الثقة للحكومة الجديدة، نظراً إلى طريقة تشكيلها، إنما سيؤيد أي قرار يخدم المصلحة العليا للبنان واللبنانيين».

قتلى وجرحى في إطلاق نار بجامعة بيرم الروسية

أفادت مصادر طبية روسية، بوقوع قتلى وجرحى في إطلاق نار داخل جامعة بيرم الحكومية الواقعة في منطقة الأورال.

ونقلت وكالة «انترفاكس» الروسية عن مصدر في خدمة الاسعاف قوله، إن «شخصا مجهولا اقتحم مبان جامعة بيرم الحكومية وفتح النار على الطلاب والمعلمين، ما أوقع قتلى وجرحى».

وأظهرت مقاطع مصورة محاولة أشخاص القفز من النوافذ لمغادرة المكان.

قتيل في تفجير لغم استهدف مطاراً محلياً وسط الصومال

لقي شخص مصرعه، في تفجير لغم استهدف مبنى في مطار محلي بمدينة بولو بردي في ولاية هيرشبيلي وسط الصومال.

وقال عثمان نور مسؤول محلي في المدينة للأناضول، إن التفجير عبارة عن لغم أرضي كان مزروعا في صالة الاستقبال في المبنى داخل مطار بولوبردي بإقليم هيران.

وأضاف أن التفجير تسبب في مقتل شخص كان يعمل في المطار وتدمير كلي في المبنى داخله.

وأسفر التفجير، وفق المسؤول، عن تعطيل حركة المطار الذي يستقبل رحلتين في الأسبوع، ويخضع لبعثة الاتحاد الإفريقي بالبلاد «أمصيوم». واتهمت السلطات المحلية مقاتلي حركة «الشباب» بالوقوف وراء التفجير، لكن لم يصدر تعليق فوري من الحركة بشأن الهجوم.

ومنذ سنوات، يخوض الصومال حربا ضد «الشباب»، وهي حركة مسلحة تأسست مطلع 2004، وتتبع فكريا لتنظيم «القاعدة»، وتبنت عمليات إرهابية عديدة أودت بحياة المئات.

7 قتلى في البادية السورية خلال 24 ساعة

قال المرصد السوري لحقوق الإنسان، إن عدة مقاتلات روسية تناوبت على قصف أهداف ومواقع يتحصن بها مقاتلو تنظيم «داعش» في البادية السورية، منذ منتصف ليلة بالمئة وحتى صباح بالمئة، فيما تحدثت مصادر إعلامية من النظام السوري، عن نقل القوات الأميركية العشرات من عناصر التنظيم في سجون قوات سوريا الديمقراطية بمنطقة القامشلي، إلى مقر القاعدة الأميركية في الشدادي بجنوب محافظة الحسكة.

هذا وقد استهدف القصف الجوي الروسي، بأكثر من 50 ضربة جوية، جبل العمور وبادية السخنة في ريف حمص، وصولاً إلى بادية الرصافة في ريف الرقة. وارتفع عدد الخسائر البشرية من عناصر قوات النظام والمسلحين الموالين لروسيا في البادية السورية، في الأيام الأخيرة، ووثق المرصد مقتل 5 عناصر من لواء القدس الموالي لروسيا، في هجوم لعناصر تنظيم «داعش» على مواقعه في جبل العمور في تدمر بريف حمص الشرقي. وبذلك يرتفع عدد الخسائر البشرية إلى 7 قتلى، خلال الـ24 ساعة الفائتة، بعد مقتل اثنين من عناصر قوات النظام في اشتباكات مع عناصر التنظيم، ضمن بادية السخنة، في الريف الشرقي لمحافظة حمص قرب الحدود الإدارية مع دير الزور. وعدد القتلى مرشح للارتفاع لوجود 7 جرحى بعضهم في حالات خطرة.

يأتي ذلك في ظل استمرار النشاط الكبير لعناصر التنظيم في عموم البادية. وقد أفاد المرصد، أول من بالمئة، بالعثور على جثة أحد عناصر قوات النظام، مقتولاً بظروف لا تزال مجهولة حتى اللحظة، وذلك بالقرب من منطقة المزارع الواقعة ببادية الميادين شرق دير الزور، والتي تعتبر أكبر تجمع للميليشيات التابعة لإيران في المنطقة.

وبذلك بلغت حصيلة الخسائر البشرية خلال الفترة الممتدة من 24 مارس 2019 وحتى بالمئة، وفقاً لإحصائيات المرصد السوري، 1554 قتيلاً من قوات النظام والمسلحين الموالين لها من جنسيات سورية وغير سورية، بينهم ثلاثة على الأقل من الروس، بالإضافة لـ153 من الميليشيات الموالية لإيران من جنسيات غير سورية، قتلوا جميعاً خلال هجمات وتفجيرات وكمائن لتنظيم «داعش» في غرب الفرات وبادية دير الزور والرقة وحمص والسويداء وحماة وحلب. كما قضى 4 مدنيين عاملين في حقول الغاز والعشرات من الرعاة والمدنيين، بينهم أطفال ونساء، في هجمات التنظيم، فيما وثق «المرصد» كذلك مقتل 1050 من التنظيم، خلال الفترة ذاتها عبر الهجمات والقصف والاستهدافات.

في الأثناء، نقلت القوات الأميركية العشرات من عناصر تنظيم «داعش» المحتجزين في سجون قوات سوريا الديمقراطية «قسد» بمنطقة القامشلي، إلى مقر القاعدة الأميركية في الشدادي بجنوب محافظة الحسكة. وقالت مصادر خاصة لوكالة «سانا» الرسمية، إن حوامتين أميركيتين مخصصتين لنقل الجنود هبطتا في القاعدة الأميركية في مدينة الشدادي بريف الحسكة الجنوبي، «وكان على متنهما نحو 60 إرهابياً من تنظيم «داعش» تم جلبهم من سجن ما يسمى «نافكر» بمدينة القامشلي، بعد تطعيمهم باللقاحات المضادة لفيروس «كورونا».

بحادثين منفصلين الأول في بغداد والآخر في نينوى

العراق: مقتل جندي خلال تبادل إطلاق نار وتوقيف «إرهابي»

عملية مداهمات للقوات العراقية

أفادت مصادر أمنية عراقية، بمقتل جندي وتاجر مخدرات، في تبادل إطلاق نار في العاصمة بغداد (وسط)، وتوقيف عنصر من تنظيم «داعش» في محافظة نينوى (شمال).

وقال النقيب في شرطة بغداد، حاتم الجابري، لوكالة الأناضول، إن قوة عسكرية داهمت مخبأ لأحد تجار المخدرات في منطقة «الرشاد» شرقي العاصمة بغداد.

وأضاف: «تاجر المخدرات أطلق النار على القوة العسكرية التي ردت بالمثل، ما أدى لمقتل جندي وتاجر المخدرات، فيما قامت القوة العسكرية بضبط كمية من المخدرات في المخبأ». وكان ينظر للعراق على أنه ممر لعبور المخدرات من أفغانستان وإيران إلى أوروبا ودول الخليج العربي على مدى العقود الماضية.

إلا أنه تحول إلى مستهلك للمخدرات منذ الإطاحة بالنظام السابق عام 2003 على يد قوات دولية قادتها واشنطن، إذ تسود النزاعات والأوضاع الأمنية والاقتصادية غير المستقرة وفق مراقبين.

وحسب أرقام رسمية للقضاء العراقي، فإن «نسبة إدمان الشباب في العراق على المخدرات قد تصل إلى 50 في المئة».

وفي تطور منفصل، قالت «خلية الإعلام الأمني» التابعة لوزارة الدفاع، إن «قوة من استخبارات الحشد الشعبي ألقت القبض على أحد عناصر داعش الإرهابي في محافظة نينوى».

وأضافت الخلية في بيان، أن «الإرهابي كان يقوم بتوزيع الأموال على أفراد داعش وعائلاتهم داخل مدينة الموصل (مركز محافظة نينوى)».

وأعلن العراق عام 2017 تحقيق النصر على «داعش» باستعادة كامل أراضيه، التي كانت تقدر بنحو ثلث مساحة البلاد اجتاحها التنظيم صيف 2014، إلا أنه لا يزال يحتفظ بخلايا نائمة في مناطق واسعة بالعراق ويشن هجمات بين فترات متباينة.

جونسون يشدّد على العلاقة «البالغة الأهمية» بين لندن وباريس

فرنسا تلغي اجتماعاً عسكرياً مع بريطانيا جراء أزمة الغواصات

ذكر مصدران مطلعان أن فرنسا ألغت اجتماعاً بين وزيرتها للقوات المسلحة فلورنس بارلي ونظيرها البريطاني، الذي كان مقرراً انعقاده هذا الأسبوع، بعد أن ألغت أستراليا طلبية غواصات من باريس من أجل اتفاق مع واشنطن ولندن، وفقاً لوكالة «رويترز» للأنباء.

وأكد المصدران تقريراً سابقاً ورد في صحيفة «غارديان» البريطانية، أفاد بأن الاجتماع قد أُلغي، فيما لم يتسنّ بعد الوصول إلى الوزيرين الفرنسي والبريطانية من أجل التعليق، بحسب «رويترز».

وأثار قرار أستراليا الانسحاب من اتفاق لشراء غواصات فرنسية لصالح أخرى أميركية تستخدم الطاقة النووية، غضب فرنسا، فاستدعى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون سفيري بلاده من كانبيرا وواشنطن في خطوة غير مسبوقة، وتمسّكت كانبيرا بموقفها فيما اتّهمتها فرنسا بـ«الخيانة».

وكانت قيمة العقد الفرنسي لتزويد أستراليا بغواصات تقليدية تبلغ 50 مليار دولار أسترالي (أي ما يعادل 36.5 مليار دولار أميركي، أو 31 مليار يورو) عندما تم التوقيع عليه العام 2016. وكان الرئيس الأميركي جو بايدن أعلن عن التحالف الدفاعي الأسترالي – الأميركي – البريطاني الجديد، الذي يأتي ضمن اتفاقية شراكة، يُنظر إليها على أنها تهدف لمواجهة صعود الصين. وتقدّم اتفاقية الشراكة تكنولوجيا الغواصات النووية الأميركية إلى أستراليا، إضافة إلى إمكانات لصد الهجمات الإلكترونية وتطبيق الذكاء الاصطناعي وغيرها.

واتهمت فرنسا أستراليا بـ«طعنها في الظهر»، واتهمت واشنطن بمواصلة السلوك الذي انتهجته خلال عهد الرئيس الأسبق دونالد ترمب الذي كانت سياساته تثير سخط حلفاء بلاده الأوروبيين.

شدّد رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، على العلاقة «البالغة الأهمّية» بين بلاده وفرنسا، وذلك في مواجهة غضب باريس من إعلان شراكة استراتيجيّة بين الولايات المتحدة وأستراليا وبريطانيا تشمل تزويد كانبيرا غوّاصات أميركيّة.

وقال جونسون لصحافيّين على متن طائرة تُقلّه إلى نيويورك، إنّ لندن وباريس تربطهما «علاقة ودّية جدّاً» و«بالغة الأهمّية»، مشدّداً على أنّ «حبّ بريطانيا لفرنسا» راسخ، حسبما نقلت عنه وكالة «برس أسوسييشن» البريطانيّة.